



التجار يسألون جمارك طرطوس: لماذا لا تكافون التهريب من الماعرب؟

كل الألبسة الأجنبية في المحال تعتبر «تهريباً»

طرطوس- الوطن

أسئلة عديدة طرحها تجار طرطوس في مواجهة مدير جمارك طرطوس ورئيس قسم القضايا ورئيس قسم الشؤون العامة خلال لقاء نظمته غرفة التجارة والصناعة أمس في مقرها وكان أهم سؤال: كيف تدخل البضاعة المهربة من الماعرب الحدودية بكميات كبيرة؟ ومن يسمح لها بذلك؟ ولماذا لا تنصب جهود الجمارك على منع دخولها بدل أن تنصب جهودها على ملاحقة تجار الماعرب؟ والتجار الذين حضروا لم يكتفوا بالأسئلة وإنما طرحوا موضوعات وقضايا عديدة حصلت معهم مع دوريات جمركية دخلت سابقاً ومحالهم وتصرفت معهم بشكل غير صحيح وغير قانوني بحجة منع التهريب وصادرها بعض مواد بحجة أن بياناتها الجمركية مزورة وبعد مطابقة هذه البيانات في المديرية تبين أنها نظامية وكان لذلك تداعيات نفسية ومادية سلبية جداً عليهم.. وطالب البعض بإعطاء مهلة ثلاثة أشهر للتجار لتصريف كل ما لديهم من مواد لا توجد فيها بيانات جمركية وبعد ذلك يتم تطبيق القانون بحق المخالفين معتبرين أن اللجوء لمصادرة المواد يؤثر سلباً في سعر الصرف.

بدوره أجاب مدير جمارك طرطوس ماهر القيم عن الكثير من التساؤلات فأوضح أن استيراد الألبسة الأجنبية ممنوع وكل بضاعة أجنبية يعثر عليها في المحال تعتبر استيراداً تهريبياً مشيراً إلى أن بعض الورش تغير الماركات الأجنبية عن الألبسة وتضع ماركات محلية وقد تم اكتشاف بعضها.. مؤكداً أن جميع أنواع المبيدات الزراعية ممنوعة منعاً باتاً ويتم التشدد في ملاحقة كل من يقوم بإدخالها إلى القطر وكل من يستعملها بسبب مخاطرها على الصحة العامة كونها مغشوشة وتسبب الأمراض.

ورداً على الاتهام المتعلق بالتشدد الجمركي الذي يحصل في المرافق أكد القيم أن كل العتبات التفتيشية أثبتت صحة عمل جمارك طرطوس وأثنت على أمانتها المرفأ والعريضة مضيقاً في جانب آخر: إنه من غير المسموح لأي دورية جمركية الدخول لأي مكان من دون أمر تحر صادر عنه ومطالباً أي تاجر يساء له أو يتعرض للظلم في الإجراءات مراجعتها أو الاتصال به بشكل مباشر أو عبر غرفة التجارة والصناعة، واعداداً بمتابعة كل القضايا المطروحة خلال اللقاء لاحقاً بالتنسيق بين المديرية والغرفة.

اللجنة الوزارية تتابع تنفيذ المشاريع في ريف حمص

يازجي لـ«الوطن»: ٢٦ مشروعاً نسبة تنفيذها بين ٦٠-٨٠ بالمئة وبعض المشاريع متوقفة لأسباب إدارية

العقد بالتراضي لـ ١٠٠ مليون ل. س بحاجة إلى موافقة الوزير دراسة تسوية المشاريع التي نفذت قبل إبرام العقود



حمص- نبال إبراهيم

قامت اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع نسب تنفيذ المشاريع في محافظة حمص بجولة ميدانية يوم أمس على مدينة القصر وريفها في ريف حمص الجنوبي الغربي بعد عودة الوفدة الأولى من الأهالي إلى منازلهم في المدينة يوم الأحد الماضي.

وأكد وزير الصحة نزار يازجي رئيس اللجنة الوزارية في تصريح لـ«الوطن» أن العمل في تمويل المشاريع يكون تبعاً للقانون ٥١ من حيث دراسة المشاريع بشكل جيد قبل إقرار تنفيذها وصرف السيولة اللازمة لها وهذا من شأنه الحفاظ على أموال الدولة وصرفها بحسب الخطط المناسبة.

ولفت يازجي إلى أن بعض المشاريع التي تم تنفيذها قبل إبرام العقود سيتم براسمها وتسويتها بحسب القوانين والأنظمة، مشيراً إلى أن ٢٦ مشروعاً وصلت نسب إنجازها ما بين ٦٠-٨٠٪ في محافظة حمص، وأن عدداً من المشاريع توقفت لأسباب إدارية وأن اللجنة مستمرة بمتابعة تنفيذ المشاريع وستصرف المبالغ المخصصة خلال ستة أشهر أي قبل نهاية العام الحالي كما أن هناك العديد من المشاريع التي تجاوزت نسبة تنفيذها ٨٠٪.

وناقشت اللجنة في اجتماع ضم رؤساء الوحدات الإدارية القضايا المتعلقة بالوضع الخدمي وتأمين البنى التحتية في مياه وكهرباء وإزالة الأنقاض وفتح الطرقات وصيانة المدارس، كما استمعت اللجنة لكافة المداخلات على أن تدرس لبيت تأمين الخدمات للأهالي في المنطقة.

كما قامت اللجنة بجولة على المعبر الحدودي مع لبنان في جوسيه للاطلاع على واقع العمل في المعبر والاطمئنان على حركة العبور والخدمات المتوفرة

للمسافرين وبعد الانتهاء من الجولة عقدت اللجنة الوزارية اجتماعاً موسعاً في مبنى المحافظة ضم مديري المؤسسات العامة والخدمية إضافة لمديري الشركات الإنشائية، حيث تم عرض فيلم توضيحي عن المشاريع التي تم تنفيذها في محافظة حمص إضافة للمشاريع المتوقفة والمشاريع التي لم يتم البدء بتنفيذها وتناول الفيلم حاجة المدينة لأكثر من ٤ مليارات ليرة لمشاريع خدمية وبنى تحتية، على حين داخل عدد من مديري المؤسسات كل في قطاع عمله.

ولفت رئيس مجلس مدينة حمص عبدالله البواب خلال الاجتماع إلى الصعوبات في صيانة السيارات وعدم وجود الاعتمادات اللازمة إضافة إلى الموافقة

مطحنة خاصة تخالف ثلاث مرات سوء نوعية ريف الخبز في الحسكة سببه تدني مستوى القمح

الحسكة- دحام السلطان

أعاد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسبو في حديث لـ«الوطن» سوء نوعية ريف الخبز في الأفران الحكومية، على الرغم من استقرار الوضع في توافره كمادة استهلاكية للمواطن، إلى تدني مستوى القمح وجودته والقادم من الصوامع إلى المطاحن ومنها إلى الأفران، وبالتالي فإن المشكلة متبادلة بين الصوامع والمطاحن، ما أدى لأن يجعل مادة الطحين دون مستوى المواصفات القياسية والمخالفة للجودة لصناعة ريف الخبز ذي المواصفات القياسية المطلوبة.

ولفت كسبو إلى أن دوريات المراقبة التومينية نفذت خلال الفترة القريبة الماضية ثلاثة ضبوط تموينية مخالفة بحق إحدى المطاحن الخاصة المتعاقدة مع الدولة وتحديدًا خلال نيسان وحزيران الماضيين وخلال تموز الجاري أيضاً للأسباب ذاتها، إضافة إلى وضع الطقس المناخي الحار في هذا الفصل من السنة وقلة الخميرة وندرتها التي تم حصرها بالقطاع العام فقط من الأفران، لتؤدي كلها إلى تراجع نوعية الرغيف! وأضاف كسبو إن ارتفاع الأسعار في السوق لبعض المواد الغذائية والاستهلاكية يعود بالدرجة الأولى لميزاني العرض والطلب، ولاسيما الأمر المتعلق بارتفاع أسعار اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء ومادة البيض، مع وجود توازن في أسعار الفاكهة والخضر، نتيجة لتوافرها في السوق المحلية وتحقيقها فعالية مناسبة نوعاً ما لاستهلاك المواطن، إضافة إلى عدم استقرار صرف الدولار الذي شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الشهر الماضي ثم انخفض قليلاً خلال الشهر الجاري، على الرغم من بقاء الأسعار محافظة على معدلات ارتفاعها.

وأوضح مدير التجارة الداخلية أن دائرة حماية المستهلك سيرت خلال الشهر الماضي ٥١ دورية ضمن مواقع سيطرة المديرية، وقامت بتنظيم ١٦ ضبوطاً تموينياً مباشراً وضبوط عينات بحق الفعاليات والمحال التجارية، منها ما يخص بعدم الإعلان عن الأسعار وعدم تداول الفواتير والامتثال عن البيع وتقاضى أجر زائد وممارسة الغش والتدليس في بطاقة البيان، إضافة إلى حيازة مواد فاسدة غير صالحة للاستهلاك البشري والجمع بين نوعين من مادة اللحوم وسوى ذلك.

دول أوروبية تمارس إجراءات أحادية الجانب بتقليل الموظفين السوريين في القنصليات

مرجانة لـ«الوطن»: نسعى لتسهيل إجراءات المعاملات للمغتربين

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والمغتربين في مجلس الشعب بطرس مرجانة أن هناك سعياً مع وزارة الخارجية لتقليل المدد الأمنية بالقنصليات التي تحتاج إلى موافقات أمنية بالتصديق إلى الحد الأدنى، معتبراً أنه من الواجب التدقيق في صحة الوكالة حفاظاً على حقوق المغتربين، وفي تصريح خاص لـ«الوطن» وأضاف مرجانة: من حق المغتربين علينا أن ننجز أعمالهم كما أنه في الوقت ذاته يجب الحفاظ على ملكيتهم، مشيراً إلى أن الوكالة بحاجة إلى تدقيق وخصوصاً أن الفساد موجود ليس فقط في سورية بل في كل دول العالم.

وفيما يتعلق بموضوع السفارات والقنصليات السورية في الخارج أكد مرجانة أن سورية معرضة لإجراءات أحادية الجانب وهذه الإجراءات تحول وزارة الخارجية السورية أن يكون عندها مكتب فقط في بلاد الإغتراب حتى أن عدد الموظفين الموجودين فيه محدود، ضارباً مثلاً في العاصمة الألمانية برلين يوجد فقط ثلاثة موظفين سوريين معتمدين وكذلك الحال في فرنسا وإيطاليا وغيرها من بعض الدول.

واعتبر مرجانة أن هذا الموضوع ليس طبيعياً وخصوصاً أن الجالية في ألمانيا عددها كبير، مشيراً إلى أن هناك شكوى وردت إلى اللجنة من بعض المغتربين.



ورأى مرجانة أن هذا لا يعد تصغيراً من وزارة الخارجية وخصوصاً أن الموظفين يقومون بما يستطيعون من عمل لكن المشكلة من تلك الدول التي تفرض تلك الإجراءات

التي أثرت على الشعب السوري، واعتبر مرجانة أن قدوم الوفود البرلمانية إلى سورية ومعرفتها الحقيقة أزعج أمريكا وحلفائها لأن هذه الوفود اطعت على أرض الواقع على ما يجري في سورية وبالتالي فهي تنقل تلك الحقيقة إلى شعوبها.

وأكد مرجانة أن الرأي العام الدولي تحول بشأن القضية في سورية ولم يعد يتقبل تشويه الصورة التي كانت تنقل لأنه سوف يشعر أن هناك أخطاء في نقل تلك الصورة وبالتالي سيبحث عن الحقيقة لذلك عندما يتم نقل الصورة بالحجج والبراهين سيتغير الرأي العام.

وشدد مرجانة على ضرورة أن يأخذ مجلس الشعب المبادرة بالتواصل مع البرلمانات الأخرى ولا ينتظر حتى تأتيه دعوات للمشاركة في المؤتمرات وخصوصاً أن هناك الكثير من الأصدقاء البرلمانيين وحتى إجراء زيارات غير رسمية.

لافتاً إلى أن هناك تصغيراً جماعياً ولو كان هذا الأمر ليس سهلاً لكن ليس صعباً في حال يقصر في أي دعوة تصل له. وحول مشاركة سورية في العاصمة الروسية في مؤتمر التنمية البرلمانية أكد مرجانة أن الوفد المشارك نقل هموم ومعاناة الشعب السوري الناجمة عن العقوبات الاقتصادية والحرب القذرة على سورية، مشيراً إلى أن مشاركة الوفد كانت فعالة جداً.

هذه الخدمات التي يحتاجها الدمشقيون

١١٠ آلاف عقد إيجار و٤٤ ألف وثيقة غير محكوم و٣١ ألف غير موظف

فادي بك الشريف

لدى نافذة تابعة لوزارة التنمية الإدارية، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الضغط وتسريع تصدير الوثائق والتوسع الحاصل في مختلف مناطق دمشق لتأمين خدمات المواطنين. ونوهت الدهيم بإجراء أعمال التوسعة لمراكز الخدمة في محافظة دمشق، وذلك منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أيار من العام الجاري، مع متابعة تقديم الخدمات يوم السبت أيضاً لتأمين الوثائق اللازمة للمواطنين بمختلف المراكز.

وأوضح التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تم تقديم أكثر من ٤٤ ألف وثيقة سجل عدلي «لا حكم عليه»، وأكثر من ١٣٠ ألف وثيقة سجل مدنية من إخراجات قيد وبيانات عائلية، كما تم منح أكثر من ٣١ ألف وثيقة غير موظف خلال ذات الفترة.

وبلغت عقود الإيجار نحو ١١٠ آلاف عقد، وتجاوزت خدمات السجل المؤقت الـ ١٧ ألف خدمة، ٤٣٠٨ تصديقات ووثائق من الخارجية، و١٥٤٧ ترخيصاً إدارياً، و١٠٤١٠ فسخ ختم ترخيص إداري، و٦٤٤٦ تنظيمياً عمرانياً، و٥٧٦ معاملات دمشق القديمة، و٢٦١٠ وثيقة مصالح عقارية، وبلغ عدد الشكاوى ٦٩٢، إضافة إلى مختلف الخدمات المقدمة في المراكز.

وبحسب مديرية مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق هالة الدهيم لـ«الوطن»، يتم إجراء أعمال التوسعة لعدد من مراكز الخدمة في مختلف المناطق، الأمر الذي يخفف الضغط ويبسط من إجراءات المواطنين، علماً أنه تم افتتاح تقديم خدمات جديدة كغير موظف والسجل المدني في مؤسسة البريد، كما يتم تقديم وثيقة غير موظف